



الجلسة ٥٠٨٣

الجمعة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

نيروبي

الرئيس:	السيد دانفورث . . . . . (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد دنيسف
	إسبانيا . . . . . السيد يانيث - بارنوفو
	ألمانيا . . . . . السيد بلوغر
	أنغولا . . . . . السيد غسبار مارتنس
	باكستان . . . . . السيد أكرم
	البرازيل . . . . . السيد ساردنبرغ
	بنن . . . . . السيد آدشي
	الجزائر . . . . . السيد بعلي
	رومانيا . . . . . السيد موتوك
	شيلي . . . . . السيد لاندريشه
	الصين . . . . . السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا . . . . . السيد دلا سابلير
	الفلبين . . . . . السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير إيمير جونس باري

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيثويل كيلاغات، ميسر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بموجب المادة ٣٩ من نظام المجلس الداخلي المؤقت.

السيد كيلاغات (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن

أرحب بكم ترحيباً حاراً أيها السادة، رئيس وأعضاء مجلس الأمن، لقدومكم إلى نيروبي وموافقكم على مناقشة الحالة في الصومال والاستماع إلى تقاريرنا عنها.

أولاً، نعرب عن سعادتنا إذ اختتمنا الآن عامين من العمل من أجل السلام والمصالحة وتشكيل حكومة بانتخاب رئيس وتشكيل برلمان وتعيين رئيس وزراء. وعندما نستعرض هذين العامين، نرى أنه تعين علينا أن نواجه عقبات عديدة - ربما كان أصعبها تشككنا وتشكك الصوماليين وتشكك المجتمع الدولي أيضاً، فكما تذكرون، بُذلت سابقاً ١٣ محاولة لم يكتب النجاح لأي منها.

ولذلك، يسألنا الجميع عن الفرق بين ما نعمله الآن وما جرى عمله في الماضي. وكل ما نستطيع أن نقوله إنه يوجد عدد من العوامل تجعلنا نعتقد أن لدينا الآن فرصة عظيمة للتوصل إلى اتفاق سلام دائم ومستقر.

كان أحد العوامل الهامة المتوفرة وجود جميع أصحاب المصالح، جميع قادة الفصائل الكبيرة، أثناء

المفاوضات التي استمرت سنتين. وقد أحضرنا جميع الزعماء التقليديين الموجودين هنا. زعماء الناس في الشتات؛ وزعماء المجتمع المدني؛ والزعماء الدينيين؛ والأهم من ذلك، الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة. ولذلك، نعتقد أن وجود جميع أصحاب المصالح يبشر بتشكيل حكومة دائمة ومستقرة.

ولذلك، أول شيء يتعين علينا أن نحيط به علماً - وجود أصحاب المصالح هؤلاء. ولكنني أريدكم يا سيادة الرئيس أن تشددوا على أهمية أصحاب المصالح على الصعيد الإقليمي - الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. فتماسك هذه الدول وبعد نظرها والتزامها بالعمل من أجل عملية السلام هي التي أوصلتنا في الحقيقة إلى الوضع الذي نحن فيه الآن.

والشيء الثاني الذي ينبغي ملاحظته هو الطريقة التي انتخب البرلمان بها. نعتقد أن هذه المؤسسة هامة جدا بالطريقة التي أنشئت بها، بمشاركة جميع الجماعات السياسية الرئيسية في الصومال - ليس حمائل فقط ولكن أفخاذ أيضاً: حوالي ٨٩ تمثل جميع مناطق الصومال. ولم تكن العملية سهلة. لقد استغرقت وقتاً، ولكنها في النهاية أتت بالأسماء والقوائم من أفخاذها. مرة أخرى، أعتقد أن ذلك خير طيب بمعنى أن هناك حق التمثيل للجميع. لقد كانت عملية اختيار، وكان الدور الذي أداه الزعماء التقليديون وزعماء الفصائل، وأيضاً الزعماء السياسيون، حاسماً جدا في ضمان توفر برلمان شامل لجميعنا.

والجانب الثالث الذي أود أن أذكره هو جانب انتخاب رئيس البرلمان ومسؤولين آخرين والرئيس. وقد قام بذلك المشاركون بطريقة شفافة جدا. وقد استغرق ذلك وقتاً طويلاً - في بعض الحالات ١٢ إلى ١٥ ساعة - من التصويت السلمي، ونعتقد أن العملية لم تبين المشاركة فقط ولكنها ضمنت أيضاً أن يتمتع الناس الذين انتخبوا بدعم

أهمية بالغة ليس فقط بالنسبة إلى المنطقة وأفريقيا ولكن أيضا بالنسبة إلى المجتمع الدولي في مجموعته. ونحن ممتنون على نحو خاص لجميع أعضاء المجلس الذي وافقوا على إدراج مسألة الصومال الهامة في جدول أعمال هذه الجلسات التاريخية.

تعقد هذه الجلسة الخاصة للمجلس بعد أكثر من شهر قليلا من احتفال الصومال والمنطقة والقارة الأفريقية والعالم بأسره بتولي الرئيس الانتقالي الجديد للصومال، فخامة السيد عبد الله يوسف أحمد، الذي هو معنا اليوم، لمقاليد السلطة. لقد رحب الصوماليون والمجتمع الدولي بذلك الحدث المبهج. لقد كان منجزا ضخما، وكان ممكنا بفضل تصميم الشعب الصومالي الذي لم يكف أبدا، وهو يعاني طيلة سنوات كثيرة حالكة، عن الأمل في التغيير الحقيقي في حياته والعمل من أجل إحلاله. وفهم أن الفرصة متاحة، في سياق عملية السلام التي بدأتها السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لإنهاء كآبة الليل العميقة ولإرساء الأسس لمؤسسات تمكن الصومال من الولادة من جديد.

ومما جعل هذا المنجز ممكنا أيضا مشاركة الدول الأعضاء في السلطة الحكومية الدولية التي أقرت نفسها بوضع نهج مستمر ومتفق عليه وجماعي، يسترشد برغبة مخلص في العمل معا تضامنا مع شعب الصومال.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم شكري الخالص لحكومة كينيا ولأشقائنا وشقيقاتنا الكينيين الذين ينبغي الإقرار بتضحياتهم والتزامهم. ونشكر أيضا المجتمع الدولي على دعمه المالي والسياسي الدائم لجهودنا المشتركة التي كانت حاسمة في تمكين العملية من النجاح.

ولا يمكنني أن أذكر جميع الجهات التي أسهمت في هذا النجاح، ولكن هناك بعض الجهات التي يجب أن أذكرها بسبب الدور الحاسم الذي أدته وتواصل أداءه. ما فتئ الاتحاد الأفريقي ملتزما لنا ويعطي الزخم لجهودنا للإعداد

البرلمان. ولا يمكننا أن نقول إن ذلك مثل التمتع بدعم البلد كله، ولكن مشاركتهم أقل ما يقال عنها أنها حاسمة تماما.

وإذ نتطلع قدما إلى المستقبل فإن هذه العناصر - حضور البرلمان ومشاركة الزعماء التقليديين وعملية الانتخابات - تعطينا التفاؤل والأمل بأن نستطيع إضفاء الاستقرار على البلد. ما الذي سيحدث للصومال في الأسابيع والشهور القادمة؟ الشيء الأول هو مواصلة عملية المصالحة: هذه العملية لم تستكمل بعد. إن رسالة الأمل من نيروبي ينبغي التقاطها على طول الطريق. جعل الصوماليون والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لذلك، مسألة بناء السلام تحظى بالأولوية لضمان أن يتبع، نتيجة عن ذلك، حدوث كل شيء.

ومن الطبيعي أن هناك أيضا إعادة بناء الدولة، وخصوصا المؤسسات الديمقراطية الصومالية. بيد أن كل ذلك يتوقف على الأمن. الأمن قطعا حاسم لتمكين الحكومة من التحرك قدما. ومن هنا نعتقد أن من بالغ الأهمية أن تناقش مسألة أمن الحكومة، ونأمل في الحصول على الدعم من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

لنأمل في التخلي عن شك الماضي ولنتشبث بالأمل للصومال. ذلك ما نحتاجه اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي عبيد فرح، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والعلاقات البرلمانية لليبوتي.

**السيد فرح** (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): أولا اسمحوا لي أن أهني السفير دانفورث بحرارة بالغة على توليه رئاسة المجلس عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر. أود أيضا أن أهني مرة أخرى على الدور الحاسم الذي أداه في قرار مجلس الأمن بعقد هذه الجلسات الخاصة في المنطقة وبتناول أمر ذي

العظام التي يعقدها عليها سكان الصومال وأن تعمل على إحداث تغيير ظاهر وحقيقي. وترمي عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء الصراع في الصومال، وقدر الإمكان إلى إيجاد الردود الملائمة عليها؛ والتوقيع على إعلان عن وقف الأعمال القتالية؛ وضم جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها العناصر الهامة من المجتمع المدني، لأنه يتحكم في أعداد كبيرة من الأسلحة، والمليشيات؛ ورجال الأعمال.

وهكذا يشكل البرلمان الانتقالي مؤسسة تمثل فيها جميع العشائر والفصائل والفئات ذات المصالح، وهي أمر غير مسبوق. ولكن المبادرات الكثيرة التي اتخذناها ستبدو محاولات ضعيفة وقليلة الحظ من الدعم ما لم يصاحبها برنامج حدي قابل للاستمرار جيد الأداء يرمي إلى نزع سلاح المليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها. ولا تستطيع الحكومة الجديدة أن تفعل هذا بمفردها، بل ستحتاج إلى معونة من مجلس الأمن والمجتمع الدولي على هيئة نشر لقوات حفظ السلام لكفالة الانتقال السلمي الذي يتيح الفرصة لنشوء السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم في الصومال.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التحضيرية التي تبذلها لجنة الاتحاد الأفريقي، التي أوفدت عدة بعثات للمراقبة إلى الصومال. وننوه مع الارتياح بمبادرة الاتحاد الأفريقي، في شراكة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وحكومة الصومال الاتحادية المؤقتة وجميع الجهات الفاعلة الدولية ذات الخبرة في هذا المجال، لتنظيم اجتماع للخبراء العسكريين والسياسيين يكلف بتقييم الحالة الأمنية من أجل إكمال عملية الإعداد لنشر القوات. وغني عن القول إن مبادرة من هذا القبيل سوف تتطلب موارد ضخمة. ولكن التجربة ترر وتغزز المبدأ الأساسي القائل بأن الاستثمار في السلام دائماً أقل تكلفة من الحرب.

لوزع قوة حفظ السلام في الصومال. ونشيد بالاتحاد الأوروبي على دعمه السياسي والمالي؛ إننا نعول عليه في تنشيط اقتصاد الصومال، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة. ومما يشجعنا على نحو خاص الدعم الدائم من جانب الولايات المتحدة في هذه العملية. لقد كان إسهام جامعة الدول العربية حاسماً في مرحلة حرجة من العملية، وغني عن البيان أن دعمها المادي والمالي سيكون أيضاً جوهرياً في المستقبل. ومن الطبيعي أنه يجب علينا أن نؤكد على نحو خاص على الالتزام الثابت من جانب الأمم المتحدة وتصميم الأمين العام. ونشيد إشادة خاصة بقرار مجلس الأمن البالغ الأهمية بالقدوم إلى المنطقة لزيادة معرفته بالحالة وفهمه لنطاق التحديات التي تواجه الحكومة الصومالية الجديدة. ومن بين هذه التحديات، لا يستطيع المرء التأكيد بالقدر الكافي على الحاجة الماسة إلى إيجاد حل دائم لمشكلة تداول الأسلحة على نطاق واسع في الصومال والعواقب الأمنية الخطيرة المترتبة عليها.

والآثار السلبية للأسلحة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لا حصر لها. فقد أسهمت في نشوء ثقافة أسلحة وفي إيجاد مناخ يسوده الخوف. فمن يملكونها يتولد لديهم شعور زائف بالأمن، لأن لديهم القدرة على الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم للهجوم من قبل قوات معادية. وبالتالي، يقع مزيد من الضغط للحصول على الأسلحة التي لا يملكونها. وتتمثل النتيجة بطبيعة الحال في سباق للتسلح يمتد الشعور بآثاره المدمرة، ومنها المرض والفقر، على كثير من الأصعدة لأن الموارد التي تحضر لهذا الغرض هائلة ويمكن تخصيصها بدلاً من ذلك للقطاعات الحيوية.

ويشكل انتشار الأسلحة بشكل خاص تهديداً خطيراً لنتائج المؤتمر، ولا سيما في الأشهر الستة الأولى، حين يجب على الحكومة الجديدة، إثباتاً لشرعيتها، أن تستجيب للآمال

**السيد كوتش (كينيا)** (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لمجلس الأمن على قراره عقد هذه الجلسة في أفريقيا، وخاصة في نيروبي. وندرك أن هذه ليست سوى المرة الرابعة التي يجتمع فيها المجلس خارج نيويورك. وذلك شرف عظيم حقاً لنا كبلد، ونرى أنه من باب التقدير لكينيا لالتزامها والدور الذي تقوم به كأحد صناع السلام في المنطقة.

وبالنيابة عن وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المسؤولة عن عملية السلام في الصومال، أغتنم هذه الفرصة لأشكر مجلس الأمن على تكريس هذه الجلسة لمسألة السلام والأمن في الصومال ذات الأهمية الحاسمة. وفي قرار المجلس بإدراج مسألة الصومال على جدول أعماله في نيروبي مؤشراً واضحاً على الأهمية التي يعلقها على صون السلام والأمن في الصومال وإبراز جديد لالتزام المجلس بمنطقة القرن الأفريقي.

وأود أن أبلغ المجلس بأن مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية، الذي عقد لأول مرة منذ سنتين، انتهى نهاية ناجحة بانتخاب صاحب السعادة الأونرابل عبد الله يوسف أحمد رئيساً للحكومة الانتقالية الاتحادية لجمهورية الصومال. وأود أيضاً أن أبلغ المجلس بأن عملية السلام قد أحرزت تقدماً هائلاً بإنشاء برلمان اتحادي انتقالي شامل لجميع الفئات ومن خلال التشكيل المبدئي للحكومة عريضة القاعدة شهدت انتخاب رئيس للجمهورية وتعيين رئيس للوزراء.

وقد نجحت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم من منتدى شركاء الهيئة، في إدارة دفعة عملية السلام بالصومال. وبالرغم من هذه الإنجازات، نواجه نفس الحالة الحرجة والدقيقة المتمثلة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية داخل الصومال قبل أن تغير الحكومة الاتحادية مقرها. وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن مد

ولا يزال هدفنا المشترك يتمثل في منع نشوب الصراع من خلال آليات الدبلوماسية الوقائية. وكثير من المناطق في أنحاء العالم لا تزال تعاني الدمار من جراء دورات الصراع اللاهثية التي تتفاقم لانعدام الاهتمام الجدي من جانب المجتمع الدولي. ونتائج ذلك وخيمة، تتمثل في انهيار مؤسسات الدولة والفقر وعدم الاستقرار والتفكك الاجتماعي، وتوفر إطاراً يمكن فيه بحرية حشد الموالين للشبكات الإرهابية وغيرها من الهياكل الشبيهة بالعصابات الإجرامية المتورطة في الجريمة المنظمة عبر الحدود.

لهذا السبب، يبدو من الواضح أن المجلس يجب أن يبدي مزيداً من التفهم إزاء البلدان الفقيرة المتورطة في صراعات فتاكة ومدمرة. وفي هذا الصدد، نشجع المجلس على أن يعود إلى الالتزام بالصومال على نحو ملموس وحاسم، وأن يبذل قصارى جهده لكفالة عدم إهدار التقدم الكبير الذي تم إحرازه.

وإذ نحث الصوماليين على اليقظة والسعي لترسيخ النجاح الذي تحقق، يجب أن نغتنم هذه الفرصة السانحة أمام المجتمع الدولي، ولا سيما في سياق ١١ أيلول/سبتمبر، لمساعدة الصوماليين على إعادة بناء دولتهم وتفعيل البرامج الإنمائية. فلا نملك السماح بأن تؤدي قراراتنا وجهودنا الجبارة الكثيرة إلى نتائج باهتة، لأن ذلك سيشكل بالتأكيد انتكاسة تاريخية.

ولدي اقتناع بأن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، ستكرس كل الاهتمام الواجب لهذه المسألة حتى يستعيد الصومال مكانه في المجتمع الدولي من جديد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد جون كوتش، وزير التعاون الإقليمي لشرق أفريقيا بكينيا، وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

مناخ مؤات لتحقيق الاستقرار والسلام في الصومال لتمكين الحكومة الجديدة من الانتقال إلى داخل الصومال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أعطي الكلمة الآن لسعادة السفيرة كونغيت سينغيورغيس، التي تمثل وزير خارجية إثيوبيا.

**السيدة سينغيورغيس** (إثيوبيا) (تكلمت بالانكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لكي أقول بضع كلمات بشأن مسألة الصومال. والواقع أنني ليس لدي الكثير لأضيفه بعد البيانين الشاملين اللذين أدلى بهما زميليّ الأقدم، وزيراً خارجية جيوتي وكينيا، ولكن اسمحوا لي أن أدلي بدلوي بإيجاز، بالتأكيد على أن الصومال يمر اليوم بمرحلة حاسمة، بعد أن اجتاز أزمة وطنية طاحنة.

إننا جميعاً ندرك أن حالة غياب الدولة طيلة السنوات الأربع عشرة الماضية كانت لها عواقب مدمرة بالنسبة لشعب الصومال والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فإن ما تحقق بعد عملية سلام استغرقت فترة طويلة من الوقت، ينبغي ألا يسمح له بأن يتهاوى أو أن يعكس اتجاهه. لذلك، من الأهمية بمكان أن ندرك أن مهمة عملية المصالحة لم تنته بعد، وألا نتوقع أن ما هو آت سيكون سهلاً.

وفي هذا الصدد، فإن المهمة التالية، على أقل تقدير، مهمة شاقة جداً. ونرى أن الشاغل الرئيسي للحكومة الجديدة ينبغي أن يتمثل في توطيد دعائمها داخل الصومال في أسرع وقت ممكن. وكما قال الوزيران، وأنا على يقين من أن هذا جلي بالنسبة لمجلس الأمن، لا يمكن إنجاز تلك المهمة إلا من خلال الدعم المستمر والفعال من جانب المجتمع الدولي. فالحكومة الصومالية الجديدة تواجه مهمة جسيمة لإعادة بناء الدولة من الصفر؛ والعقبة الرئيسية أمام ذلك

يد المساعدة في إقامة آلية ملائمة لتيسير انتقال حكومة الصومال الاتحادية.

وأود أن أذكر بأن الرئيس يوري موسيفيني، رئيس مؤتمر القمة العاشر للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والرئيس مواكي كيباكي، منسق عملية السلام الصومالية، طالبا في بيانيهما أمام مجلس الأمن بالمساعدة في نقل الحكومة الصومالية من نيروبي إلى الصومال.

وأود أيضاً أن أذكر بأن مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته إيغاد بشأن الصومال قد ناشد مجلس الأمن أن يتخذ إجراء فورياً لنشر بعثة لحفظ السلام في الصومال، للمساعدة على تأمين الحكومة الجديدة وتدريب قوات للأمن في الصومال. وناشد مجلس الأمن أن يدعم المبادرة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع إيغاد لنشر قوة لإعادة السلام وحمايته في الصومال.

ونهب بمجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته بالنظر في فرض جزاءات ضد كل من ينخرطون، فرادى أو جماعة في أنشطة قد تؤثر على الإنجازات التي حققتها عملية السلام حتى الآن، أو على عمل الحكومة الجديدة داخل الأراضي الصومالية. وأخيراً، نطالب مجلس الأمن بمنح ولاية لجميع الدول الأعضاء في إيغاد بأن تحافظ على مشاركتها في عملية المصالحة وحفظ السلام وبناء السلام في الصومال إلى أن تستقر أوضاعه.

وبغية تمكيننا من إيجاد حل شامل ودائم للحالة في الصومال، ولتعزيز المكاسب التي أحرزتها عملية السلام، ثمة حاجة ملحة إلى نشر قوة لإعادة السلام وحمايته في الصومال، للاضطلاع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويجدونا الأمل، كمنطقة، في أن يتوصل مجلس الأمن إلى قرار بشأن الصومال يكفل تطوير آليات ملائمة لتهيئة

الجديدة على توطيد دعائمها داخل الأراضي الصومالية. وليس ثمة شك في أن تلك عملية ينبغي أن تقودها الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، لكننا مهما قلنا لن نغالي في التشديد على أهمية الدعم الكامل والثابت للمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي حرص خلال اجتماع ستكهولم بشأن الصومال الذي عقد مؤخراً، على أن يؤكد مجدداً التزامه بتوفير الدعم الدبلوماسي والسياسي والتقني والمالي الهيكلي للصومال. ويتنظر أن تتولى الأمم المتحدة تنسيق هذا الانخراط الهيكلي للمجتمع الدولي. ووفدي يرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم تلك العملية وأن يقرها.

وأود أن أختتم ملاحظاتي الموجزة بالتنويه بأن هذه فرصة فريدة إذ يناقش مجلس الأمن اليوم الحالة في الصومال في نفس المكان الذي شهد مولد الحكومة الجديدة. ففي الماضي، كانت الأزمة في الصومال مصدراً لخيبة الأمل لنا جميعاً، ولكن هناك الآن شعاعاً من الأمل. فلتتضافر جهودنا جميعاً لمساعدة الصوماليين حتى يساعدوا أنفسهم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

**الرئيس عبد الله أحمد (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي، سيدي، أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن مؤخراً. ولا أشك في قيادتكم القديرة وحكمتكم في توجيه مناقشات مجلس الأمن نحو نتيجة مثمرة.

وأود أن أتقدم بالشكر أيضاً إلى سلفكم على الطريقة الممتازة التي ترأس بها المجلس الشهر الماضي.

المسعى هي الحالة الأمنية في البلد. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به السيد كيلاغات.

وأود أن أضيف أن نزع سلاح مختلف الميليشيات وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم ضرورة لا غنى عنها لضمان أمن البلد. ولذلك، ثمة ضرورة مطلقة، أيضاً، لنشر قوة لدعم وحماية السلام.

وثمة حاجة ملحة أيضاً إلى إعادة تأهيل مقر الحكومة ومؤسساتها، في مجموعها. وفي هذا الصدد، ورغم الدور الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي في حدود الموارد والقدرات المحدودة المتاحة لهما، لا بد أن تشارك الأمم المتحدة مشاركة أكبر مما كان عليه الأمر خلال السنتين الماضيتين.

ولا بد أن تتناسب استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات الصومال مع جسامه التحدي الذي ينتظره. ففي الوقت الحالي، يستحق الصومال قدراً كبيراً من الاهتمام من جانب المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة خصوصاً، بل لا بد لها، أن تضطلع بدور ريادي في مساعدة الصوماليين على الحفاظ على زخم العملية التي شرعوا فيها الآن لإعادة البناء وإعادة إرساء الدولة الصومالية من نقطة الصفر. فهذه لحظة حاسمة للصوماليين والمنطقة والمجتمع الدولي. ولا بد من التأكيد مرة أخرى بل ومرات على أن نجاح عملية السلام في الصومال يحقق مصلحة مباشرة للمجتمع الدولي.

وبينما نشعر جميعاً بالامتنان للدعم الذي حظيت به عملية السلام في الصومال خلال السنتين الماضيتين من جانب المجتمع الدولي عموماً والاتحاد الأوروبي بالأخص، فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية أكبر. والدور الذي نتوقعه من الأمم المتحدة ليس مجرد زيادة المشاركة، بل الانخراط بشكل فعال في مساعدة الحكومة

بالتحضيرات الكافية لضمان نجاح الخطط المذكورة أعلاه. وفي هذا السياق، نطلب إلى المجلس أن يتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء بعثة بناء السلام، بما في ذلك نشر قوة تثبيت الاستقرار في الصومال، في المستقبل القريب.

وقد قدمنا طلبا رسميا إلى الاتحاد الأفريقي بخصوص إنشاء قوة لتثبيت الاستقرار مكونة من ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ جندي. ولا يهدف نشر هذه القوة بأي حال من الأحوال، إلى فرض إرادة الحكومة بالقوة، وستطلب الحكومة موافقة البرلمان في الوقت المناسب. وفي نفس الوقت، إننا بحاجة إلى قوة أمن وطنية تتكون من ٢٠ ٠٠٠ إلى ٣٠ ٠٠٠ جندي، بما فيها الشرطة والجيش. وسيتم تجنيدهم وتدريبهم وتجهيزهم لاستلام المهام من قوة صنع السلام في الوقت المناسب.

وتعيش مناطق كثيرة في الصومال في سلام نسبي. وستعمل الحكومة الصومالية الجديدة جاهدة لصون وتعزيز السلام والاستقرار في هذه المناطق. وتطلب الحكومة الصومالية مساعدة المجتمع الدولي في استدامة المصالحة وإعادة الإعمار في جميع أرجاء البلد.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا وشكرنا للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مساهمتها التاريخية في نجاح عملية المصالحة. وإننا نعد إخواننا في الهيئة الحكومية الدولية صادقين بأننا سنعمل دون كلل من أجل صون السلم في الصومال. كما نوجه شكرا خاصا إلى كل شركاء الهيئة الحكومية الدولية في هذا الحفل، ممن ساهموا في هذا المسعى.

وستتطلب كل المهام السالفة الذكر اللازمة لإحلال السلم والأمن في الصومال، موارد مهمة. وسيلزم التمويل من جانب المجتمع الدولي بغية نشر قوات صنع السلام من البلدان الشقيقة وإنشاء قوة أمن وطنية. ولهذا، أود أن أناشد أعضاء

ويسعدني كثيرا أن يتناول مجلس الأمن قضية الصومال.

وأود أيضا أن أنوه بالنداء الصادر عن الأمين العام، السيد كوفي عنان، الوارد في تقريره عن أسباب الصراع وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بانخراط مجلس الأمن الاستباقي في المناطق الميالة إلى الصراع في أفريقيا. وأود أن أشجع المجلس على مواصلة ذلك الانخراط وتعزيزه.

ونشكر المجلس بشكل مماثل على اهتمامه المستمر بالصومال، خاصة على دعمه لعملية المصالحة الوطنية الصومالية.

لقد تجلّت إرادة الشعب الصومالي في التسوية السياسية الحالية والشاملة للجميع، وفي إقامة الحكومة الوطنية الاتحادية. ويشمل البرلمان الجديد قادة الفصائل المسلحة.

إننا نطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعدنا على ضمان احترام هؤلاء القادة لالتزامهم وواجباتهم الوطنية. ولقد نجحنا في تحقيق تسوية سياسية، ونحن بصدد إنشاء مؤسسات الحكم الأساسية. غير أن أصعب التحديات ما زالت ماثلة أمامنا.

وأحد التحديات الأولى التي تواجه الحكومة الصومالية الجديدة استعادة السلم والأمن في جميع أرجاء الصومال. غير أن هذه الحكومة الجديدة لا تملك جيشا مدربا ولا شرطة منظمة ولا أي موظفين أمنيين آخرين في الوقت الراهن. وبالنظر إلى التجربة السابقة، من واجب الحكومة الجديدة أن تعد خطة مفصلة لتعبئة ونشر قوة لتثبيت الاستقرار وإعادة تأهيل الميليشيات المرسحة. وتعمل الحكومة على تحقيق الغايتين الرئيسيتين المتمثلتين في تعزيز محادثات المصالحة مع المجموعات المسلحة، ووضع خطة ملموسة لبناء السلام. وأود أن أطمئن المجلس إلى أنه سيتم القيام



وشامل للصراع في الصومال، وإنشاء حكومة انتقالية اتحادية في الصومال.

إن الاتحاد الأفريقي يعيد التأكيد على دعمه لذلك البيان. ومما يثلج الصدر أن نسجل نجاح مؤتمر المصالحة الوطنية بشأن الصومال، بدعم من قادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في إنشاء حكومة انتقالية اتحادية في الصومال. ويثني الاتحاد الأفريقي على هذا الإنجاز، كما يجدد التزامه تجاه عملية السلام. ونشيد، إشادة خاصة برئيس وقادة الهيئة الحكومية الدولية، ولا سيما الرئيس كيباكي وشعب كينيا. لقد أدت مبادراتهم المتفانية للسلام والتي لا تعرف الكلل إلى إنشاء حكومة انتقالية اتحادية. كما نقر ونشيد بجهود ودعم الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، على هذا الإنجاز غير المسبوق.

وفي هذا الصدد، نذكر ببيان الاجتماع الثامن عشر لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي تم الترحيب فيه بانتخاب السيد عبد الله يوسف أحمد رئيساً للحكومة الانتقالية الاتحادية في الصومال. وندعو جميع الأطراف الصومالية، وبضمنها المجتمع المدني، إلى أن تقدم دعمها التام إلى الحكومة الصومالية الجديدة. ونؤيد طلب الحكومة الجديدة الموجه إلى الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره بتقديم كل الدعم الضروري لكفالة أن تبدأ الحكومة أعمالها فعلاً في مقديشيو. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالدعوة الموجهة للمساعدة في برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، إضافة إلى الإعمار في الصومال.

وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الحكومة الصومالية في تثبيت أقدامها بعد سنوات عديدة عانى البلد خلالها دونما حكومة فعلية ذات مصداقية. ونذكر أيضاً

مجلس الأمن القيام بالخطوات اللازمة لجمع التمويل المطلوب. وليس من المتوقع أن تولد الحكومة الصومالية مداخليل لبعض الوقت. وهناك حاجة ملحة إلى الموارد المالية، حتى يتسنى للحكومة أن تشرع في العمل. وأود أن أطلب إلى المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة لتوفير الدعم المالي والدبلوماسي المطلوب حالاً. وفي الختام، إن دعمكم أمر حيوي.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، على بيانكم. أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أمينو والي، الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة وممثل الرئاسة الحالية للاتحاد الأفريقي، وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

**السيد والي (نيجيريا)** (تكلم بالانكليزية): أشكركم مرة أخرى على عقد هذا الاجتماع. كما أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على التزامه المستمر في تسوية الصراعات في أفريقيا، ولا سيما الحالة في الصومال.

ما زالت الحالة في الصومال تسترعي انتباه المجتمع الدولي ومنظمتنا منذ بداية التسعينيات. وإننا نتذكر أنه في أحد البيانات الرئاسية الصادرة في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، جدد مجلس الأمن دعمه القوي لعملية المصالحة الوطنية الصومالية والمؤتمر المصالحة الوطنية بشأن الصومال، المنعقد في كينيا تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، كما أشاد بقيادة الهيئة الحكومية الدولية، وخصوصاً حكومة كينيا، على الجهود التي بذلها سعيًا لتحقيق السلام في الصومال.

كما يشيد المجلس بالمراقبين الدوليين على التزامهم النشط في تلك العملية. ويرحب المجلس كذلك بالشروع في المرحلة الثالثة من مؤتمر المصالحة الوطنية بشأن الصومال، ويطلب إلى الأطراف كافة أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى المضي قدماً بتلك العملية، والاتفاق على حل دائم

المساهمة وعلى الوفاء بتعهداتهما إلى الصندوق الاستثماري الصومالي، لأن ذلك من شأنه أن يحسن الحالة الإنسانية في البلد.

ويرحب الاتحاد الأفريقي بأنشطة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما في مجال خلق بيئة تمكينية لتربية المواشي وإنتاج اللحوم، فضلا عن مجالات بناء القدرات والحكم ودعم تحسين القطاع الحضري وتخطيط المدن.

ونلاحظ مع شديد القلق الصورة القائمة المرسومة في تقرير الأمين العام بأن الحالة الأمنية في الصومال ستظل تبعث على الجزع والقلق. ونتيجة لذلك سيظل الصوماليون في مقديشيو وشمالي المدينة يعانون من عواقب العنف، رغم انتهاء الأعمال العدائية. وناشد الأطراف المعنية أن تتخلى عن أسلحتها وتنضم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية بقصد تأهيل بلدها.

والآن بعد أن قطعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هذا الشوط في جهودهما للتشجيع بحلول السلام في الصومال، ينبغي لنا أن نواصل تقديم دعمنا الثابت وتشجيعنا للإدارة المؤقتة. ونهيب بالأمم المتحدة أن تخطط لبرنامج هائل لبناء السلام والتسريح والتأهيل في الصومال، وأن تخصص الأموال الكافية لذلك الغرض.

هذه أوقات مفعمة بالأمل للصومال. ولقد انتظرت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هذه اللحظة أكثر من عقد. ويجب علينا ألا نسمح لهذه الفرصة بأن تضيع. ولا بد من الحيلولة دون أن يشهد الصومال مرة أخرى أهوال الماضي القريب. لذلك ندعو كل الصوماليين إلى دفن الأحقاد بروح من المصالحة بغية كفالة السلام والاستقرار في بلدهم.

**السيد وانغ غوانغيا** (الصين) (تكلم بالصينية): أود بداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقدكم هذه

بالنداء الذي وجهته جمعية الاتحاد الأفريقي في وقت سابق، في دورتها العادية الثالثة في أديس أبابا في تموز/يوليه هذا العام، إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي لكي يدعموا حكومة الصومال التي ستنتق عن مؤتمر نيروبي، بهدف تنفيذ نزع السلاح والتسريح والمصالحة. لذلك ندعو حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية وأصحاب المصلحة الآخرين أن يمدوا يد العون إلى جميع الصوماليين لتحقيق مصالحة وطنية واسعة. ونؤمن بأن جميع الصوماليين، الذين هم أصحاب المصلحة في السعي إلى تحقيق السلام في بلدهم، يجب أن يضعوا جانبا كل الاعتبارات التي تصب في مصلحة الفصائل وأن يرحبوا ترحيبا تاما بالحوار.

وفي مسألة الحالة الإنسانية والإنمائية في الصومال، فإن تقرير الأمين العام الأخير (S/2004/804) يبعث على الجزع. فقد أدى تراكم الآثار المترتبة على سنوات الجفاف الأربع في هضبة سول شمال الصومال إلى تدمير الثروة الحيوانية للسكان المحليين. وأفضى ذلك إلى القضاء على أسباب الرزق، وإلى المديونية، وإلى ركود عام في النشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فإن ٦٦٧ ٠٠٠ شخص يحتاجون إلى مساعدة عاجلة. ومن بين ذلك العدد ٢٦١ ٠٠٠ شخص صنفوا على أنهم يواجهون حالة طوارئ إنسانية، فيما اعتبر أن أكثر من ٣٥٥ ٠٠٠ شخص يواجهون أزمة معيشية. ومن المحتمل أن ينتقل هؤلاء الصوماليون إلى فئة حالات الطوارئ إذا لم تقدم المساعدة الخارجية.

وبالرغم من أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسعت عملياتها الإنسانية إلى المناطق المتضررة بالجفاف، فإن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فزيادة المساعدة الدولية ستمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية من التصدي لهذا التحدي الإنساني والإنمائي بفعالية. ولذلك فإننا نحث مجلس الأمن، ونحث المجتمع الدولي بوجه خاص، على

لقد أهاب الاتحاد الأفريقي بالمجتمع الدولي أن يوفر للحكومة الصومالية الجديدة كل المساعدة الضرورية، بما في ذلك من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب بحسبوية لنداء الاتحاد الأفريقي. ويسرنا أن نرى أن الاتحاد الأفريقي سيعقد ندوة بشأن خطة للاستقرار الصومالي في الفترة الانتقالية، ونرحب بانعقاد اجتماع البلدان المانحة في استكهولم. ونحبذ اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي لتحقيق السلام، ونتطلع قدما إلى قيام الأمين العام كوفي عنان برفع اقتراحات إلى مجلس الأمن، في الوقت المناسب.

ما فتئت الصين تتابع عن كثب عملية السلام في الصومال. وفي السنوات الأخيرة اضطلعنا بدور الميسر في المجلس بشأن مسألة الصومال. وقد عملنا بدأب لتسهيل جهود الوساطة التي بذلها المجتمع الدولي لتسوية الصراع في الصومال. وقدمنا المساعدة المادية، في حدود امكانياتنا، لمؤتمر السلام والمصالحة، وقدمنا المساعدة الإنسانية للشعب الصومالي وقدمنا إمدادات أخرى لحكومة الصومال الانتقالية. ونأمل أن نرى المصالحة الوطنية والوحدة واستعادة السلام والاستقرار والأمن تتحقق في موعد مبكر، وإنما، لبلوغ تلك الغاية، سنعمل مع المجتمع الدولي وسنواصل الاضطلاع بدور نشيط.

**السيد بلوغر (ألمانيا)** (تكلم بالانكليزية): نقدر تقديرا عظيما هذه الفرصة لمناقشة مسألة الصومال مع ممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي ونعرب عن امتناننا للإحاطتين الإعلاميتين المفيدتين جدا اللتين تمت موافاتنا بهما.

وهذه فرصة ممتازة أيضا لشكر إيغاد على جهودها الرائعة الناجحة في تحريك مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية

الإحاطة الإعلامية المفتوحة للمجلس هذا المساء بشأن مسألة الصومال. وهذا يشهد على اهتمام المجتمع الدولي بالصومال وشعوره بالقلق حياله، ويدلل على مساندته القيمة للجهود المكرسة للنهوض بالسلام التي تبذلها كينيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وهذا سيساعد في التأثير بصورة إيجابية على عملية السلام في الصومال.

وأود أيضا أن أشكر ميسر إيغاد ووزراء خارجية كينيا وجيبوتي وإثيوبيا، فضلا عن ممثل الاتحاد الأفريقي، على بيانهم. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمساهماتهم الهائلة بهدف تحقيق المصالحة وتنصيب حكومة فعالة.

لقد تحقق تقدم مشجع في الآونة الأخيرة في العملية الوطنية الصومالية، الأمر الذي يتجلى في تأسيس برلمان اتحادي انتقالي وانتخاب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية والسير السلس لعملية تعيين رئيس الوزراء. كل هذه التطورات أتاحت فرصة حقيقية - وأساسا متينا - لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ونأمل ونثق بأن كل الأطراف في الصومال ستقتنص هذه الفرصة وتحافظ على الزخم بالاضطلاع بواجبها الأساسي ومسؤوليتها الأولية في استعادة السلام والأمن، فتخلق بذلك بيئة مواتية للحكومة الجديدة.

ونرحب بحقيقة أن الرئيس يوسف أحمد، رئيس الحكومة الانتقالية، قد تعهد بالنهوض بالوحدة الوطنية والمصالحة بروح من التسامح والاشتمالية. ويحدونا وطيد الأمل أن الحكومة الانتقالية، بعد أن تغلبت على الصعوبات والتحديات الكثيرة التي واجهتها، سيتسنى قريبا تأسيسها رسميا، وستتمكن من العودة إلى الصومال لبدء عملية المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية.

في التصدي لهما. وسيكون الالتزام المتواصل للمانحين في السنوات المقبلة، بمن فيهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ضروريا للحفاظ على التقدم الذي تم إحرازه لحد الآن ومساعدته. ولقد عرضت الصين مشروع بيان رئاسي يؤكد على استعداد المجتمع الدولي للإعداد لتنفيذ هذا الالتزام. ونود أن نشكر الوفد الصيني على عرض ذلك النص الذي نؤيده تأييدا تاما.

وسيتطلب إعادة البلد إلى حالته الطبيعية التزام المجتمع الدولي. وبالتالي دعوني أختتم بتحديد تأكيد التزام ألمانيا بدعم عملية السلام في الصومال، وكذلك الجهود الإقليمية وما دون الإقليمية في ذلك الصدد. وستواصل ألمانيا، باعتبارها عضوا في مجموعة أصدقاء الصومال في مجلس الأمن، تأييد عملية السلام من خلال الاتحاد الأوروبي الذي يبقى إلى حد بعيد أكبر موفر للموارد في الصومال، وكذلك بشكل ثنائي من خلال توفير موارد مالية وبشرية وإنسانية هامة، وخاصة من خلال دعم بعثة المراقبة المقرر إقامتها في الصومال.

**السيد باخا (الفلبين)** (تكلم بالانكليزية): يستحق التحول الإيجابي الأخير في الصومال انتباه ودراسة مجلس الأمن. ونحن ممتنون للرئيس على دعوته إلى عقد هذه الجلسة العلنية.

إن جلسة اليوم هنا في نيروبي مع أغلب ذوي المصلحة في عملية السلام الصومالية لا تقوم بتنويرنا عن الوضع الحالي للأمور في البلد فحسب، بل تتحدى المجلس فيما يتعلق بما يمكن أن يفعله من أجل الصومال. ويرحب وفد بلدي بضيوفنا ويشكرهم على أفكارهم النيرة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس يوسف على انتخابه رئيسا للصومال. كما فئني ممثلي الأطراف الفاعلة في العملية السياسية الصومالية - عنيت وزارة خارجية جيوتي وممثلي

إلى الأمام، وكذلك لشكر الاتحاد الأفريقي على استعداده للتخطيط لبعثة مراقبة في الصومال.

ولقد ساهم الزعماء الصوماليون، بطبيعة الحال، في عملية المصالحة أيضا من خلال استعدادهم للتعاون والعمل من أجل تحقيق هدف إعادة بناء الصومال. فتشكيل برلمان اتحادي انتقالي وانتخاب الرئيس الانتقالي اختراقا حقيقيا ومعلمان على الطريق نحو السلام. وهذا يثير الأمل في أنه يمكن الآن، مع هذا الزخم الجديد، تنفيذ عملية المصالحة من خلال الحكومة الانتقالية الصومالية نفسها. وبالتالي، نرحب كثيرا بوجود الرئيس عبد الله يوسف أحمد ورئيس الوزراء علي محمد غيدي ونقدره حق التقدير. وهذا يتيح لنا فرصة مناقشة الطريق من هنا إلى السلام في الصومال.

وكما قال زميلنا الإثيوبي، لا تزال هناك مشاكل مثبطة يجب تجاوزها. إن الأمن في جميع أنحاء البلد مصدر قلق رئيسي، وكذلك الوضع الإنساني. ولن تكون الحكومة الانتقالية قادرة على التصدي لتلك المشاكل إلا إذا اتفق كل الزعماء الصوماليين على إلقاء أسلحتهم والتعاون مع الحكومة لإعادة بناء البلد وإعادة بناء هيكله الأساسية ومؤسساته واقتصاده المدمر تماما. وبالتالي ناشد الحكومة الانتقالية والزعماء الصوماليين أن يهيئوا بيئة تمكّن من البدء بتقديم المساعدات الدولية. ولقد أدرك الرئيس يوسف سلفا أن العملية السياسية المستقبلية يجب أن تكون واسعة وشاملة للجميع. كما نأمل أن تشارك النساء بشكل فاعل وتمثيل كاف في تلك العملية.

وإن إعادة بناء الثقة بالعمليات السياسية والمؤسسات ضرورية من أجل معالجة بناء لقضايا من قبيل الوضع المستقبلي لأرض الصومال. كما أن الإفلات من العقاب وإعطاء ضحايا الحرب والجرائم الإنسانية فرصة لإنصافهم مشكلتان أخريان أنا على يقين بأن شعب الصومال راغب

الصومالية المؤقتة بشكل تام وما إذا كان هناك إطار زمني محدد لانتقال الحكومة الانتقالية إلى الصومال. وكما قيل، فإن الأمن أكبر عقبة تمنع الحكومة الانتقالية من الانتقال إلى مقديشو. ولقد استمعنا إلى ماهية المساعدة المطلوبة من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي تحقيقاً لهذه الغاية. وسيكون من المفيد كذلك معرفة ما هي الخطوات التي تتخذها الحكومة الانتقالية الآن بذاتها للتصدي للمشكلة الأمنية في مقديشو، وكذلك تأثير حظر السلاح الذي نص عليه القرار ٧٥١ (١٩٩٢) على الوضع الأمني وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين.

**السيد غسبار مارتنس (أنغولا)** (تكلم بالانكليزية):  
يعرب وفد بلدي عن امتنانه بصفة خاصة للتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في عملية السلام الصومالية منذ إنشاء البرلمان الاتحادي المؤقت وانتخاب الرئيس الانتقالي، وعن ارتياحه لذلك. ونرحب بهذه الفرصة للاستماع مباشرة إلى قادة الصومال، ولا سيما رئيس الجمهورية، ونحن نجتمع هنا في نيروبي.

يجتمع مجلس الأمن في نيروبي في وقت مناسب جداً. فنحن نجتمع في اللحظة المناسبة، كما يبينه بوضوح البيان الرئاسي الذي سنعمده لاحقاً، والذي اقترحه الصين. ويمثل هذا الاجتماع أيضاً زخماً لعملية السلام في الصومال ولبلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والتي كان تماسكها محورياً في النتائج المحققة حتى الآن.

يواجه شعب الصومال أكبر تحدٍ على طريقه الطويل نحو السلام والاستقرار، وأعني تنفيذ الاتفاق بنية سليمة. وقد أكد عدد من المتكلمين على الحاجة إلى توفير دعم كاف للعملية. ونود أن نضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الذين أشاروا إلى هذه الحاجة.

إثيوبيا وكينيا وممثل الاتحاد الأفريقي وميسر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - على مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية الناجح وعلى الدور الناجح الذي اضطلعوا به في عملية السلام الصومالية. إن تأني الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتفانيها في رعاية العملية مثال علينا جميعاً أن نشيد ونعترف به ونؤيده. فانخرط المنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية ثمين في ضمان السلام والأمن والتنمية. فتلك المنظمات تعزز صياغة رؤية إقليمية للأمن والمشاركة في الشؤون العالمية.

إن العمل على مساعدة الصومال يجب أن ينطلق الآن، فيما يتم الانتهاء من عملية السلام في الصومال بشكل تام وتتواصل حتى إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة تضم الجميع وتنصيبها في الصومال. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد الشعب الصومالي الذي يباشر عملية المصالحة وإعادة الإعمار وإعادة إرساء السلام والاستقرار في بلده. وفي هذا الوقت، ينبغي توجيه اهتمام ومساعدة المجتمع الدولي أولاً إلى المؤسسات السياسية الوطنية الصومالية المقامة حديثاً، لأن أسباب بقاء الدولة الصومالية تتوقف على أدائها الملائم والفعال لعملها. وبالتالي، فإن دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك دعم مجلس الأمن، ذو أهمية عليا في تثبيت وتعزيز تلك المؤسسات. كما أن دعم المجتمع الدولي ينبغي أن يتم الشعور به كاملاً على الأرض. ونشجع المانحين على المساهمة في إعادة بناء الصومال والتطلع إلى التحقيق التام لإطار بناء السلام الذي تم وضع تصوره في البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/3).

وبعد دعم جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عملية السلام بالصومال، على المجتمع الدولي أن يستغل حالياً دعم الاتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بمبادرته الرامية إلى نشر بعثة دعم السلام في الصومال. كما سيكون من المفيد معرفة متى سيشكل مجلس وزراء الحكومة

إننا نرحب بالرئيس عبدالله يوسف أحمد في مجلس الأمن. ونود أن نضيف أننا سعداء جدا بأن المجلس قرر مناقشة موضوع الصومال في هذه الجلسة في نيروبي؛ فمن الضروري جدا أن نكرس اهتمامنا لهذا الصراع الحرج في المنطقة.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي ألقاها ميسر إيغاد، ووزراء خارجية جيبوتي، وكينيا، وصدقي المبعوث الإثيوبي، وأحطنا علما بما على النحو الواجب. ونأمل أن يتضمن البيان الرئاسي، الذي سيعتمده المجلس، المعنى الذي أردنا إيصاله وهو أننا نرحب بتأسيس الحكومة الانتقالية ونعيد تأكيد دعمنا الكامل لعملية السلام.

ومن الواضح أن الأمن يأخذ الأولوية بين مختلف الاعتبارات، وقد أكد الرئيس هذا الجانب، وكان محقا في ذلك. وستشمل أي استراتيجية شاملة للأمن توطيد السلم على المستوى المحلي، وعملية كاملة لترع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وتأسيس الجيش الوطني، وربما الأهم هو عملية إجراء مصالحة تشرك جميع الصوماليين، الذين كانوا حتى الآن خارجها.

وقد ناشد الرئيس وغيره من المتكلمين مجلس الأمن دعم إرسال قوة لتثبيت الاستقرار، ونلاحظ أن استجابة الاتحاد الأفريقي إيجابية. ونأمل أن يستطيع المجلس إجراء مباحثات حول هذا المطلب، وأن يعطي ردا قابلا للحياة لتوفير الأمل للشعب الصومالي، الذي يسير بشجاعة على طريق السلام.

أخيرا، يجب أن يُمنح الصومال المساعدة اللازمة لعمل الحكومة الجديدة. وينبغي ألا تنتظر هذه المساعدة اكتمال عملية السلام، بل أن تتزامن معها على ما نعتقد. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في جميع أرجاء الصومال، بما في ذلك دور في عملية المصالحة وبناء الجسور

ولقد شدد الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن الشهر الماضي (S/2004/804)، على الحاجة إلى دور أوسع للأمم المتحدة في بناء السلام في الصومال وإلى حضور يمكنها من المساعدة في العملية. وأبدى الرئيس موسيفيني أيضا رأيه أمس في هذا الشأن، وأحطنا علما به على النحو الواجب. فهناك إذا تطابق واضح في الآراء حول الحاجة إلى دعم عملية السلام في الصومال. ويستدعي ذلك التنسيق بين الاتحاد الأفريقي، وإيغاد، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، مع مراعاة مسؤوليات كل هيئة من هذه الهيئات. كذلك، لا يمكن لهذه العملية أن تنجح ما لم ينخرط فيها الصوماليون أنفسهم انخراطا كليا. ولذا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجهود التخطيط الجارية التي يشارك فيها المجتمع الدولي والشعب الصومالي لصياغة إطار لبناء السلام يضمن توفير مساعدة شاملة، حسبما أوصى به مجلس الأمن.

أما جانب التنمية من العملية فهو أساسي أيضا لتحقيق سلام مستدام في الصومال. ولذلك فإننا نرحب بالأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة في دعم السلام، وهذه الأنشطة هي أساس العمل الذي يتعين أن يوفره وجود أكبر للأمم المتحدة في ذلك البلد. وينبغي أن تبقى المصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال العمود الفقري لهذه الجهود.

**السيد أكروم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): رغم أن زميلي الموقر من الفلبين قد قال ما أنوي قوله بالفعل، إلا أنني سأكرر بعضا من تلك الملاحظات. بادئ ذي بدء، ترحب باكستان بالتقدم الذي تحقق في عملية السلام الصومالية. ونثني على إيغاد لتحقيقها هذا النجاح ونعتقد أنه مثال يمكن أن تحتذي به مناطق أخرى من العالم. ونرحب بانتخاب البرلمان وانتخاب الرئيس وتعيين رئيس الوزراء.

أن توزع بإنصاف وحكمة سياسية عائدات المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار.

ولا شك أن التحديات التي تنتظر الحكومة الجديدة تحديات كبيرة. وباختصار، توجد حاجة ملحة إلى تحسين الأمن وتوسيعه ليشمل البلد بأسره، أولاً وقبل كل شيء من خلال أنشطة فعالة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وزيادة جهود المصالحة وإعادة الإعمار، المصحوبة بخطوات ملموسة موجهة نحو بناء مؤسسات ديمقراطية، من شأنها أن تمهد الطريق لإجراء انتخابات وطنية في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية.

إن السير على طريق تحقيق السلام في الصومال لن يكون بلا شك يسيراً بعد سنوات طويلة من الصراع المرير. بيد أن التقدم الذي تحقق حتى الآن يبعث في نفوسنا الأمل. ونستطيع اليوم أن نرى بزوغ فجر حقبة جديدة من السلام في الصومال. ومن المهم الحفاظ على الزخم وتشجيع جميع الأطراف الصومالية على تحمل مسؤولياتها الأساسية في ذلك الصدد.

ولا يزال الدعم الدولي للصومال حاسماً. فالقرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثامن عشر، المعقود في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، القاضي بتسريع الاستعدادات لنشر بعثة مراقبين عسكريين تابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بناء على طلب من رئيس الحكومة الانتقالية قرار ترحب به رومانيا وتدعمه. وندعو الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الصوماليين والتنسيق الوثيق مع إيجاد والأمم المتحدة، إلى استطلاع أفضل تشكيل وأفضل ولاية لهذه البعثة التي ستُنشر في الصومال في المستقبل، بغية التنفيذ السلس لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأنشطة الأخرى الموجهة نحو تعزيز المناخ الأمني في جميع أنحاء البلد. وسيكون الهدف النهائي للبعثة

بين الصوماليين، عن فيهم أولئك الذين لم يشاركوا في عملية السلام.

**السيد موتوك** (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي لأعرب عن تقديرنا لمشاركة رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية في هذه الجلسة الاستثنائية من جلسات مجلس الأمن، وكذلك لمشاركة ممثلي إيجاد، والدول الأعضاء في هذه الهيئة وأعني كينيا، جيبوتي وإثيوبيا، وممثلي الاتحاد الأفريقي. ونرحب ترحيباً كبيراً ببياناتهم عن التطورات الأخيرة في الصومال.

وتشيد رومانيا بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية، والذي تُوجّج باعتماد الميثاق الصومالي الاتحادي الانتقالي وإنشاء برلمان اتحادي انتقالي، وانتخاب رئيس للبرلمان ورئيس للحكومة الاتحادية المؤقتة، وتعيين رئيس الوزراء في الآونة الأخيرة. وهذا التقدم الملحوظ جعل الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) - لا سيما حكومة كينيا - وبلدان ومنظمات أخرى، خاصة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، تستحق الإشادة بها. ونشجعها على مواصلة بذل جهودها في ذلك الصدد. وفي هذه الفترة الحاسمة، تحتاج الصومال تضامناً وتفانيًا أكثر من أي وقت مضى.

وحسبما ينص عليه الميثاق الاتحادي الانتقالي، يبدأ الصومال الآن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. ويتعلق الأمر بمصالح كبيرة، ويجب أن يقابلها تصميم على تحقيق السلام من جانب جميع الأطراف الصومالية، واستثمار من جانب المجتمع الدولي دعماً لجهود هذه الأطراف. وينبغي تأمين احتمالات النجاح للفترة الانتقالية من البداية. وستكون أكثر مهام رئيس الوزراء الجديد إلحاحاً المهمة المتعلقة بالقدرة على تشكيل حكومة مؤقتة تحظى بالمصادقة داخلياً وتمكّنها من

الدعم الدولي وتيسير المناقشات في المستقبل بين الحكومة الجديدة والأمم المتحدة بقصد استطلاع الإمكانيات في ما يتعلق بدور ووجود أوسع للأمم المتحدة في بناء السلام في الصومال.

**السيد دنيسف (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): نلاحظ بارتياح التقدم الكبير الذي أُحرز في تحقيق تسوية سلمية في الصومال، لا سيما انتخاب رئيس للبلد وقيام البرلمان الاتحادي الانتقالي بتعيين رئيس للوزراء. وبذلك، تهيأت فرصة فريدة لكي يولد من جديد بلد دمرته حرب ضروس طويلة الأمد. ونود أن نشيد بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) على دورها الهام في تحقيق تقدم في عملية السلام في الصومال. وتوقع أن نرى في المستقبل القريب تشكيل حكومة صومالية انتقالية، مما يمكن من الإسراع في ترسيخ سلام دائم في البلد، لتوفير الاستقرار، وتعزيز عملية المصالحة الوطنية، وتطوير المجتمع المدني، واستعادة الصومال وضعه بوصفه عضواً كاملاً العضوية في المجتمع الدولي.

بيد أن أي فتح في المجال السياسي يجب أن يُدعم بتحقيق تقدم ملموس في مجال الأمن. وفي هذا السياق، نرحب باعتزام الاتحاد الأفريقي إرسال بعثة مراقبين عسكريين إلى الصومال. ولكننا لا نستطيع إلا أن نبدي قلقنا تجاه الانتهاكات الدورية لاتفاق وقف إطلاق النار. ولهذا السبب، يظل التقييد الصارم بحظر توريد الأسلحة إلى الصومال مسألة ملحة.

وفي هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام في الصومال، يجب أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها الصوماليون أنفسهم لإكمال عملية المصالحة الوطنية. ونحن واثقون بأن مؤتمر المانحين المقرر عقده سيساعد على تحديد

المساعدة على بناء الثقة وتعزيز الحوار الوطني وإيجاد حل سلمي لأي نزاع قد ينشأ أثناء عملية نزع السلاح.

ونتابع باهتمام أعمال ندوة التخطيط المعنية بالاستقرار في الصومال أثناء الفترة الانتقالية، التي عقدها الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى وجه الخصوص، نتفق على ضرورة إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية والقوات والمجموعات الصومالية المسلحة الأخرى، وضرورة وضع الإطار المؤسسي القانوني والإداري الضروري قبل نشر بعثة الاتحاد الأفريقي.

وننضم أيضاً إلى الآخرين في مناشدة مجتمع المانحين توفير الدعم المالي والمادي للمؤسسات الصومالية المنشأة حديثاً لضمان قدرتها على أداء عملها داخل الصومال الموجه نحو مساعدة جهود المصالحة وإعادة الإعمار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، نشيد بتعبئة مجتمع المانحين الجيدة التوقيت، لا سيما عقد اجتماع المانحين في ستوكهولم بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

ولدعم جهود إعادة بناء البلد، يتعين على المجتمع الدولي أن يسترشد بتوقعات واحتياجات الصوماليين أنفسهم. ولذلك، يجب أن يُجمع الصوماليون أنفسهم على تحديد أولوياتهم وعلى المساعدات التي يحتاجونها، وذلك من خلال برنامج عمل يوضع بسرعة ويتضمن تدابير محددة ومواعيد نهائية تغطي العملية الانتقالية.

ويجب أن يواكب توافق الآراء على الصعيد الوطني توافق آراء على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، نشجع وضع إطار ينص على عقد مشاورات دورية بين أعضاء إيغاد والدول الأخرى في المنطقة والشركاء الإقليميين والدوليين ذوي الصلة، بوصف هذه المشاورات فرصة جيدة لتحقيق رؤيا إقليمية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في الصومال. وعندئذ، سيفتح توافق الآراء الدولي والإقليمي الآفاق لزيادة



الاستقرار وإنهاء الصراع أمر صعب إلى حد ما في معظم الحالات، ويتعين علينا أن نعترف بأنه في حالة الصومال يكاد يكون بنفس القدر من الصعوبة.

وبينما كنت استمع إلى طلب إيفاد بعثة لتحقيق الاستقرار، خطر على بالي حقا السؤال التالي: تحقيق استقرار ماذا؟ وإذا كانت لدينا قوة لحفظ السلام، فما هو السلام الذي سنقوم بحفظه؟ وذلك سؤال لا أوجهه باستخفاف. ويتعين علينا أن نفكر مليا بشأن نشر قوات لكي تنجز ذلك النوع من العمل في الصومال اليوم. وبالتالي، فإنني أشك في أن هناك شرطا مسبقا لنشر قوة كبيرة، وذلك الشرط هو أنه يتعين استعادة قدر من الاستقرار -- ربما من خلال إنشاء قوة أمنية صومالية متوازنة القبائل، ولكن على أي حال، لا بد من بدء عملية للحوار في البلد. ولكن، ينبغي ألا تحدث مجاهدة، بل ينبغي بدلا من ذلك أن يحصل تعاون، يبنى على المناطق التي تنعم بالهدوء في الصومال ولا يؤدي إلى تقويضها، وخاصة في أرض الصومال.

والأمر الرئيسي هو التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار يكون ملزما لجميع الأطراف. وهنا، قد يكون لمجلس الأمن دور يضطلع به في تأييد مثل ذلك الاتفاق. ويبدو لي أنه إذا كان في وسع الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تعتمد نوع جدول الأعمال الإيجابي والبناء الذي سمعنا الكلام بشأنه، فإنها ستستحق أقوى دعم من المجتمع الدولي - وهو دعم يجري تكييفه، بطبيعة الحال، مع ما هو عملي وممكن على أرض الواقع. ونعتقد أن مشروع إعلان المبادئ والتنسيق المقترح لترتيبات الرصد التي نوقشت في ستوكهولم يوفران إطارا محتما سليما للمشاركة. ويتعين مناقشتهما مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في أقرب وقت ممكن.

أفضل ترتيبات لعمل المؤسسات الدولية والقيادة الصومالية الجديدة معا في عملية إعادة إعمار البلد بعد انتهاء الصراع.

ونحن نعتقد أن زيادة مشاركة الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل ما بعد الصراع العويصة في الصومال ينبغي أن تكون مصحوبة بتعزيز النتائج الإيجابية التي تحققت في عملية السلام. وسيكون هذا ممكنا، أولا وقبل كل شيء، إذا أوفى الصومال بالالتزامات التي تعهد بها للمجتمع الدولي. ونحن ننظر إلى البيان الرئاسي الذي سيعتمده مجلس الأمن في نهاية جلسة هذا اليوم بوصفه إشارة واضحة للصوماليين إلى استعدادنا لدعم جهودهم ليعيدوا بناء بلدهم سلميا.

وبوصف روسيا عضوا دائم العضوية في مجلس الأمن ومشاركاً في منتدى شركاء إيغاد، ستستمر في تقديم مساهمة عملية لتحقيق تسوية سلمية شاملة واستعادة سيادة دولة الصومال ووحدة أراضيها.

**السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم**

بالانكليزية): هذه مناقشة جديرة جدا بالترحيب، ونتوجه بشكرنا الخاص إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، اللذين يجسدان حقاً، في مناقشة بعد ظهر اليوم هذه، السبب في أن علاقتنا مع الاتحاد الأفريقي هامة جدا. والشعب الصومالي جدير بالاستقرار والأمن، وجميعنا لدينا مصلحة جماعية في إقامة دولة صومالية مع مؤسسات تستند إلى سيادة القانون، وتوقع تحقيق الاستقرار والازدهار الدائمين. وبالتالي، ينبغي أن نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً بتعيين حكومة اتحادية انتقالية، وبالفرة التي توفرت الآن.

وأقدر كثيرا جدا المساهمات التي سمعناها حتى الآن بعد ظهر هذا اليوم. وبطبيعة الحال، فإن نقطة البداية هي أقرب ما تكون إلى الصفر. ومحاولة بناء السلام وإرساء

الرئاسي الذي اقترحه وفد الصين. وبناء على ذلك، سأقصر نفسي على الإدلاء بمجرد بعض التعليقات.

إننا نشيد بالجهود المنسقة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي، وهي الجهود التي مكنت من حدوث هذا التطور الإيجابي في الصومال في سياق المناقشات السياسية. بيد أن التطورات على أرض الواقع لم تتابع بنفس المعدل، ونحن نشجب الصدمات المستمرة بين مختلف المناصرين. وفي الواقع، ما زالت الحالة الأمنية المحرجة تستدعي القلق. وتنطبق نفس الصعوبات على بناء ثقة الأشخاص بالمؤسسات التي تشكل العتاد لأي دولة عصرية.

وفي هذا الصدد، فإننا نحث على الامتثال الصارم لحظر الأسلحة وعلى إعادة إنشاء جيش وطني متكامل. ونوصي أيضا بتنفيذ برنامج لتزاع السلاح أو التسريح أو إعادة التوطين أو إعادة الإدماج، يمكنه في الواقع أن يعزز الأمن في جميع أنحاء البلد. ونشجع أيضا المبادرات، مثل مبادرة المفوضية الأوروبية، الموجهة نحو إعداد برامج للتسريح تدعمها مشروعات لتنمية المجتمع حتى لا يكون للمقاتلين السابقين بعد الآن حافز للاستمرار في القتال.

والأمر المهم هو أن يتمكن الرئيس الصومالي الجديد من إنشاء حكومة شاملة بقدر الإمكان حتى تضطلع بالأعمال التي يقوم بها الآن المجتمع الدولي. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الرئيس في ذلك الصدد، وناشده أن يسرع الحوار مع الأطراف الفاعلة المحلية بغية ضمان الاستمرار في تسوية الصراع بالوسائل السلمية، وبغية استعادة عملية المصالحة الوطنية، التي تشكل أمرا أساسيا لأي تطور وطني.

وقد استمعنا باهتمام كبير لتقييم الحالة الذي قدمه الوزراء والممثلون من إيغاد. وتمثل الشروط المسبقة لتسريع العملية في تقديم الدعم الدولي لتوفير الأمن، وزيادة المساعدة

ولا أود أن أبدو سلبيا في ما أقول لأن هذه الحالة هي، بشكل أساسي، إحدى الحالات التي يتعين أن تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور قيادي قوي، وخاصة على أرض الواقع، في ترتيبات التنسيق المقترحة للمجتمع الدولي، وأن يكون بوسع المنظمة إيصال أي مساعدة ممكنة يحتاج إليها شعب الصومال. ولذا، فإنني سأركز في هذه المرحلة على تقديم أكبر قدر من المساعدة لبعثة المراقبة إذا كان الاتحاد الأفريقي سيوفد تلك البعثة -- أكبر قدر من المساعدة يمكننا حشده بشأن مسألة إعادة التعمير والتنمية بكاملها.

وأؤمن بأننا ينبغي أن نحاول مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على المضي نحو إنشاء المؤسسات التي ستكون بحاجة إليها، وإرساء سيادة القانون بغية معالجة المسائل المرتبطة بسيادة القانون في سياق استقرار وأمن متزايدين. ثم ينبغي أن نبذو طموحين بقدر الإمكان، لأن الدرس المستخلص من التاريخ هو أن الدول المفككة ينبغي تفاديها وأنه بالنسبة للدول القريبة من التفكك، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لانتشالها وتقديم كل المساعدة لها، وخاصة حينما تكون هذه الدول مستعدة لمساعدة أنفسها مثلما تبدو الحكومة الاتحادية الانتقالية.

**السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية):** في الواقع

نحن مسرورون لأن الحالة في الصومال مدرجة في جدول أعمال جلستنا. لقد بدأت عملية المصالحة الوطنية في الصومال في ظل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) وأحرزت الآن تقدما كبيرا في الأشهر القليلة الماضية. واسترد ذلك الأمل في استعادة الدولة الصومالية بإنشاء البرلمان الاتحادي الانتقالي وانتخاب رئيس تحادي جديد. وفي الواقع يمكن لهاتين المؤسستين الوطنيتين أن تسدا الفجوة التي ظلت قائمة منذ انهيار الحكومة في مطلع التسعينات. كما أننا نحیی تعيين رئيس الوزراء. وتتفق تماما مع مضمون مشروع البيان

ويتعين علينا أن ننظر معا في الطرق والوسائل اللازمة لكي يساعد مجلس الأمن المؤسسات الجديدة والحكومة الجديدة على توطيد وممارسة سلطتها في البلد. ونرى أن نتفق على توسيع دور الأمم المتحدة في بناء السلام ووجودها، على النحو الذي يوصي به الأمين العام في تقريره الأخير.

وأختتم ملاحظاتي بتوجيه الشكر لسفير الصين على الدور الرئيسي الذي أداه في إبقاء مسألة الصومال مدرجة بجدول أعمال المجلس، ولتقديمه البيان الرئاسي، الذي يعرب وفدي عن تأييده القوي له.

**السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):**

ويسر وفدي أيضا أن نتعهد هذه الجلسة، التي مكنتنا من الإصغاء مباشرة إلى الرئيس أحمد يوسف، رئيس جمهورية الصومال، وإلى بعض السلطات في المنطقة.

ويبدو لي أن هذه الجلسة تبهن على وجود اهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي بالصومال، على وجه التأكيد، وذلك لأنه بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي نسمع عنها اليوم، لا يزال هناك إحساس بإمكان مشاهدة الضوء عند نهاية النفق. وهكذا نرقب باهتمام كبير الجهود المتخذة من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مدركين إدراكاً كاملاً المخاطر الكامنة في انعدام الاستقرار بالصومال على المنطقة وعلى القرن الأفريقي. وقد مكنت الجهود التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من ولوج مرحلة حاسمة. ونود أن نهنئ بلدان المنطقة، وكنيا على وجه الخصوص، لإظهارها من خلال الهيئة التزاما ممتازا ولأدائها دورا رئيسيا في هذه العملية التي اضطُلع بها في مثابة شديدة، واقتضت كثيرا من الصبر والإصرار.

ومن دواعي اغتباط فرنسا أن تلاحظ انتهاء المرحلة الحاسمة التي انقضت بانتخاب برلمان الصومال ورئيسه وتعيين

الإنسانية في الصومال بغية وقف أعمال العنف، والمساعدة في تحقيق استقرار البلد بكفالة توفير حماية أفضل لحقوق الإنسان.

**السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية):** أود أولا

وقبل كل شيء أن أشكر وزير جيبوتي وكنيا والميسر من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي على البيانات التي أدلوا بها بعد ظهر هذا اليوم. ولكنني أود أيضا أن أعرب عن شكرنا الخاص للرئيس عبد الله يوسف أحمد على إيجاد الوقت للحضور إلى مجلس الأمن وعلى إشراكه لنا في آرائه ورؤيته بشأن مستقبل الصومال.

تشعر الجزائر دائما بتعلقها الشديد بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال تقوم على أساس احترام سيادة البلد، وسلامة أراضيه، واستقلاله السياسي، ووحدته الوطنية. وبالتالي، فإننا مسرورون جدا لأن عملية تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية أحرزت، بفضل الجهود الدؤوبة والجديرة بالإشادة التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الأسابيع القليلة الماضية، تقدما كبيرا صوب تحقيق السلام والأمن في الصومال، وخاصة إنشاء البرلمان الانتقالي وانتخاب الرئيس وتعيين رئيس للوزراء. ويجدوننا الأمل أن يتم قريبا إنشاء حكومة موسعة وشاملة لجميع الأطراف وفعالة، وأن يغتنم جميع الصوماليين هذه الفرصة التاريخية لإحراز تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار في البلد وإعادة تعميره. والآن إذ تجري إقامة المؤسسات الشرعية، يتحتم أن يقدم المجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي والاقتصادي للصومال. ويسرنا في هذا الصدد أن الاتحاد الأفريقي قد أعرب عن استعداده للمساعدة في عملية الانتقال في الصومال، بما في ذلك في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونرى أن لمجلس الأمن أيضا دورا يؤديه ومسؤوليات يضطلع بها في الصومال.

ومع ذلك، ورغم جميع الجهود المبذولة، لا تزال هناك كثير من العوائق التي يتعين اجتيازها قبل أن يسود السلام. ويشكل المناخ الأمني مصدراً للقلق بنوع خاص، ولم تشارك جميع الفصائل العسكرية مشاركة فعلية في المفاوضات التي أدت إلى المرحلة الانتقالية. وعليه، فليست كلها ملتزمة بنجاحها. ولا يزال رجال الأعمال وأمراء الحرب يستغلون الحالة الراهنة.

ويعكف الاتحاد الأفريقي والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالفعل على مناقشة مسارات العمل الممكنة استجابة للأزمة الحالية. ونلاحظ أن الحكومة الصومالية تحبذ فكرة نشر أفراد حفظ السلام التابعين للاتحاد الأفريقي، الذين سيساعدون في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ضمن مهام أخرى. وقد أيدت البرازيل باستمرار تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام، وسيولي وفدي بالتأكيد النظر الودي لمسألة إمكان إيفاد بعثة لحفظ السلام إلى الصومال.

وقد أظهر الرئيس الجديد أيضاً على الملأ عزمه على العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراعات المتبقية. ونرجو أن يثابر ويجتهد في العمل قدر استطاعته لتبديد المخاوف من اللجوء إلى القوة. وفي رأينا أن يواصل المجلس توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها بدعم عملية المصالحة الوطنية والجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأود أن أعرب أيضاً عن مشاركة وفدي الوفود الأخرى في تقديم الشكر للسفير وانغ على العمل الذي قام به، والإعراب عن تأييدنا للبيان المعروض علينا عصر اليوم.

**السيد يانيث - بارنوفو (إسبانيا)** (تكلم بالإسبانية): منذ عشر سنوات كانت إسبانيا عضواً في مجلس الأمن، وكنت أنا شخصياً ممثل إسبانيا في ذلك الوقت. ومن ثم أتيج لي أن أتابع عن كثب المناقشات التي عقدت،

رئيس للوزراء. ولا شك أننا كغيرنا متعطشون لأن نرى قيام حكومة عريضة القاعدة، وسوف يسعدنا أن نسلم بتشكيلها عما قريب.

ونعرب عن تقديرنا للشواغل الأمنية التي أعرب عنها الرئيس أحمد يوسف ورئيس الاتحاد الأفريقي. وندرك هذه المشكلة، التي ينبغي إيلاؤها اهتماماً دقيقاً والتباحث بشأنها مع المجتمع الدولي. ويمكن تناولها بطرق مختلفة. وستكون تلك أولى مهام الحكومة الجديدة.

ولعلي أضيف أن فرنسا، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في إعادة بناء الصومال، فهذا شيء ذو أهمية حيوية للاستقرار في المنطقة. وفي الختام، أود أن أقول إن وفدي يود أن يشكر السفير وانغ على إدارته مناقشاتنا بشأن مشروع البيان الرئاسي المطروح عن الصومال، وأود أن أعرب له عن تأييد وفدي الكامل لمشروع البيان الرئاسي.

**السيد ساردنبرغ (البرازيل)** (تكلم بالانكليزية):

أشكر جميع السلطات التي أدلت بمداخلات خلال هذه الجلسة على المساعدة التي تقدمها لنا في النظر في الحالة الراهنة في الصومال. وقد رحبت البرازيل بانتخاب الرئيس الصومالي المؤقت عبد الله يوسف أحمد، الموجود بيننا الآن، وأتوجه إليه بالتحية. ورحبنا أيضاً بتعيين رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة بالصومال. ونرجو أن تتبع هذه التطورات خطوات أخرى على طريق إعادة إعمار هياكل الدولة الضعيفة والنظام القضائي.

وما كان ليتم إحراز تقدم في عملية السلام بدون الجهود التي أعدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونعرب عن تقديرنا للهيئة وللإسهام ذي الصلة من جانب البلدان الأفريقية المجاورة، الأمر الذي يشير إلى تزايد قوة القدرات الأفريقية لحل الصراعات.

وأن يدعمها، وهو ما فعله مجلس الأمن بالفعل في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/38). ولا بد أن نبقي مستعدين لتقديم كل تعاون ممكن في إطار الجهود الجارية في الميدان.

ونرحب ترحيباً خاصاً بالاستعداد المعلن من جانب الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بمهمة للرصد ونشر مراقبين في الميدان. لكن، وكما ذكر هنا، ما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه. فالطريق ليس سهلاً. ولم تبدأ بعد المرحلة الحاسمة: إنشاء المؤسسات الجديدة على الأرض الصومالية. ونرى أنه يجب أن يتحقق ذلك من خلال الحوار المستمر والتفاهم بين مختلف قطاعات المجتمع الصومالي. وهذا أمر لا يمكن أن يفرض، ولا بد أن يكون مجلس الأمن مستعداً في كل وقت لتقديم الدعم، سياسياً وغير ذلك، للعملية الانتقالية برمتها؛ فلا بد من إعادة إرساء الدولة الصومالية، حتى يتسنى للصومال أن يتبوأ مكانه الصحيح في أفريقيا وفي المجتمع الدولي مرة أخرى.

ولتلك الأسباب، نود أن نعرب عن دعمنا لمشروع البيان الرئاسي الذي أعد بمبادرة من الوفد الصيني؛ فلقد تمت صياغته حيث حظي بتوافق آراء أعضاء المجلس.

**السيد لاندريشه (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن آيات شكره على البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وممثل الاتحاد الأفريقي وميسر الهيئة.

بالنسبة لبلدي، فإن إنشاء حكومة انتقالية وبرلمان انتقالي في الصومال هو، بلا شك، خطوة هامة جداً نحو استعادة الأمن والسلام هناك، بعد أكثر من ١٤ عاماً من غياب الحكومة المركزية. ويحدونا الأمل أن تنتقل المؤسسات الانتقالية الجديدة إلى الصومال حالما تسمح الظروف الأمنية

كما شاركت في الإحساس بالإحباط في المجلس حيال التطورات المأساوية في الصومال. وبعد أن شهد مجلس الأمن كثيراً من الصعود والهبوط وألواناً من الصعوبات، قرر في النهاية أن ينفذ يديه من الأمر، كما نعلم جميعاً.

ومنذ ذلك الحين، ترك الصومال لمصيره. وعاش الصوماليون عقداً كاملاً في ظل ظروف عصيبة حقاً - وأقولها بصورة مخففة. لقد عانوا من تهميش المجتمع الدولي لهم، ومن أوضاع إنسانية واقتصادية واجتماعية مروعة. وعليه، فإننا نشعر بأن في عنق المجتمع الدولي دين واجب الأداء للصومال. ولذلك، نود أن نشيد بكل البيانات التي استمعنا إليها عصر هذا اليوم من أطراف رئيسية في عملية المصالحة الوطنية الصومالية. وكما سمعنا، فإن تلك العملية سيضطلع بها الصوماليون أنفسهم على مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي. وبشق الأنفس، كافح الصوماليون من أجل إعادة إنشاء المؤسسات الانتقالية، بمساعدة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالدرجة الأولى، وفي تواجد الأمم المتحدة. وأود أن أنوه بحضور السيد ونستون تومبان الممثل الخاص للأمين العام. وكانت هناك أيضاً مساعدة من جانب المانحين؛ وأود أن أنوه بشكل خاص بالدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي.

لقد أفضت هذه العملية إلى إنشاء مؤسسات اتحادية مؤقتة نأمل أن يتلوها قريباً إنشاء حكومة ذات قاعدة تمثيلية عريضة، وتتوفر لها القدرة الفنية اللازمة على استعادة الآليات الرئيسية لإدارة والخدمات العامة. ومن الجلي أنه ستكون هناك حاجة إلى المساعدة الدولية وإلى التعاون الدولي في ذلك الصدد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بكل هذه الجهود التي يبذلها الصوماليون أنفسهم وبلدان المنطقة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، وأن يعترف بما

المطاف، المسؤولية عن إرساء حكم القانون داخل الصومال، وتمكن في أيديهم آفاق الاستقرار والسلام في المستقبل.

إننا نحث الرئيس الاتحادي الانتقالي، ورئيس الوزراء، والبرلمان على تركيز اهتمامهم على المهمة العاجلة المتمثلة في إقامة حكومة فعالة تعمل داخل الأراضي الصومالية. وقدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على الانتقال إلى الصومال ستعتمد اعتماداً كبيراً على عملية المصالحة الجارية وعلى تمكّن المسؤولين الصوماليين من الاتصال بمجموعة واسعة من الأفراد داخل الصومال. أما العنصران الحاسمان في تنفيذ هذه المهمة فهما اختيار مسؤولين حكوميين بصورة شفافة وشاملة، ووضع استراتيجية وجدول زمني يحددان أولويات عمل الحكومة الاتحادية الانتقالية. وبعد تقديم هذه الاستراتيجية، سيتمكن المجتمع الدولي على نحو أفضل من دعم هذه الجهود بأفضل السبل.

وبعد ١٣ عاماً، قد تلوح في الأفق، في نهاية المطاف، إمكانية إعادة إقامة حكومة في الصومال. وهذا يتطلب التزاماً متواصلًا، وصدقًا وحسن نية من جميع الصوماليين. ونحث جميع المشاركين الصوماليين على التركيز على احتياجات الشعب الصومالي، مع احترام السلام والحكم الرشيد والأمن في المناطق غير المشاركة في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية حالياً.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، لكي يرد على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس.

**الرئيس أحمد** (تكلم بالانكليزية): أود أن أستمع إلى أسئلة أعضاء المجلس. إذا وُجّهت إلي أسئلة محددة سأستطيع بالطبع الإجابة عليها.

بذلك. وفي هذا الصدد، نأسف لأن التقدم السياسي لم يواكبه تحسن كبير في الحالة الأمنية السائدة في البلد.

علاوة على ذلك، لا يزال أمام عملية المصالحة في الصومال شوط بعيد ينبغي اجتيازه؛ ولا يزال يتعين إتمام المصالحة الحقيقية بين الأطراف، وكذلك القضاء على الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتأييد الجهود التي يبذلها أعضاء إيغاد والإعراب عن تقديرنا لتلك الجهود، ولا سيما الخطوات التي اتخذتها حكومة كينيا بغرض حل الخلافات المعقدة بين مختلف المجموعات الصومالية، الأمر الذي ييسر عملية المصالحة. ونود بصفة خاصة أن نعرب عن آيات شكرنا للسيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس الحكومة الانتقالية على البيان الهام والكامل الذي أدلى به. وينوه وفد بلدي بهذا البيان ويشكره عليه.

أخيراً، نود أن نشيد إشادة خاصة بالعمل الذي قام به ممثل الأمين العام، السيد ونستون تومبان، وفريقه في سبيل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وننوه كذلك بالأنشطة الإنسانية والإنمائية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الصومال.

وفي الختام، نود أن نشكر وفد الصين على تقديم نص مشروع بيان رئاسي وإجراء مفاوضات بشأنه، وهو مشروع البيان الذي يؤيده وفدي تمام التأييد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

تؤيد الولايات المتحدة عملية المصالحة الصومالية بقيادة حكومة كينيا وتحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). فعملية المصالحة هذه رئيسية بالنسبة لإعادة إرساء الاستقرار وحكم الصومال بصورة فعالة. وتقع على عاتق المسؤولين الانتقاليين في الصومال، في نهاية

إلى الصومال، ربما بحلول كانون الثاني/يناير على الأكثر. والسبب في ذلك أنه بعد تشكيل المجلس الوزاري مباشرة، نعزم إرسال بعثة من الوزراء وأعضاء البرلمان في رحلة إلى كل أرجاء البلد. وبناء عليها، وعلى أساس نتائجهم وتقييماتهم، سنتقل الحكومة على الفور إلى البلد.

والسؤال الآخر الموجه من المتكلمين بشأن الكيفية التي سَتُستكمل بها عملية المصالحة. وتلك أولوية للحكومة، وستُستكمل عملية المصالحة من خلال الحوار وبطريقة سلمية في كل أنحاء الصومال.

لذلك، أود أخيراً أن أؤكد لمجلس الأمن أننا سنتمكن من الاضطلاع بالمهام التي تنتظرنا. ونعقد أن لدينا بيئة مشجعة على ذلك بين الشعب الصومالي وفي البرلمان بسبب شمولية عملية المصالحة والمنجزات المحققة حتى الآن بدعم من المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضي الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجدداً جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة بشأن الحالة في الصومال، لا سيما بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

”يكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال واحترامه لسيادة الصومال، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي، ووحدته، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في عملية المصالحة الوطنية الصومالية، لا سيما إنشاء البرلمان الاتحادي الانتقالي، وانتخاب رئيس للبرلمان،

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** سيدي الرئيس، أعتقد أن ممثل الفلبين طرح سؤالاً.

**الرئيس أحمد (تكلم بالانكليزية):** سيحيب رئيس وزرائنا على الأسئلة الموجهة من الفلبين. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء مجلس الأمن، ووزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهم من مسؤولي الهيئة، وأود أن أعرب عن ارتياح وفدنا للمشاركة في جلسة مجلس الأمن هذه، التي استمرت يومين في نيروبي، بشأن الحالة في الصومال وكيفية حل المشاكل الصومالية. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنتم وباقي أعضاء المجلس، أنني شخصياً وحكومة الصومال سنبدل قصارى جهدنا حتى يحقق الصومال السلام في أقرب وقت ممكن. ونحن مصممون على أن نفعل كل ما باستطاعتنا، لأن بلدنا يحتاج إلى السلام وإعادة الإعمار. ونحن نعلم أن مهمتنا عويصة، ولكننا مستعدون لمواجهة الصعوبات، ونحن واثقون بأن الصومال سيحقق السلام في أقرب وقت ممكن.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء الحكومة الانتقالية الاتحادية الصومالية.

**السيد غيدي (تكلم بالانكليزية):** أود أن أعرب عن شكري وامتناني لمجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة للإجابة عن بضعة أسئلة موجهة من أعضاء في المجلس.

السؤال الأول عن موعد تشكيل مجلس وزراء الحكومة الانتقالية الاتحادية. وإجابتي هي أنني أتشاور مع كل أصحاب المصلحة وأني في حدود الإطار الزمني ميثاق الصومال الانتقالي. ولذلك سأقوم في غضون الأسبوعين المقبلين أو قبل نهاية هذا الشهر بتشكيل مجلسي الوزاري.

والسؤال الثاني عن نقل الحكومة أو عودتها إلى الصومال. وأعتقد أن رئيسي قد أعلن أننا، نحن الحكومة، لن نبقي حكومة منفى. إذ ما إن نشكل مجلس الوزراء سننتقل

”يشجع مجلس الأمن البلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ويحثها على تقديم الدعم لجهود الحكومة والمؤسسات الصومالية في المستقبل لكفالة قدرتها على العمل داخل الصومال وعلى المساعدة في إعادة إعمار الصومال. ويشجع المجلس على إقامة حوار بين الجهات المانحة الدولية والحكومة الاتحادية الانتقالية في المستقبل بشأن مبادئ وطرائق التنسيق الدولي قيد النقاش، بما فيه ما نوقش في اجتماع ستوكهولم المعقود في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ويرحب بالدور القيادي التيسيري للأمم المتحدة في ذلك الحوار وفي ترتيبات التنسيق اللاحقة.

”يؤكد مجلس الأمن مجدداً تأييده الكامل لعملية السلام في الصومال، والتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للجهود الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

”يعرب مجلس الأمن عن تصميمه على مواصلة رصد الحالة عن كثب“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/43.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

وانتخاب الرئيس، وتعيين رئيس للوزراء، وهو ما يشكل إطاراً سليماً ومنتيناً لتحقيق حل شامل ودائم للحالة الصومالية. ويعرب المجلس مجدداً عن تطلعه إلى إنشاء حكومة داخل الصومال عريضة القاعدة وشاملة لجميع الأطراف وفعالة، تواصل جهود المصالحة مع جميع الأطراف الصومالية.

”يؤكد مجلس الأمن أن جميع الأطراف الصومالية تقع عليها مسؤولية العمل معاً من أجل تعزيز المكاسب المحرزة حتى الآن وإحراز المزيد من التقدم. ويناشد المجلس هذه الأطراف أن تغتنم هذه الفرصة التاريخية من أجل إحلال السلام في الصومال بوضع برنامج عمل وجدول زمني للفترة الانتقالية، وهيئة بيئية مواتية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وبذل جهود دؤوبة من أجل إعادة بناء البلد.

”يتني المجلس على الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، لا سيما حكومة كينيا، وكذلك البلدان والمنظمات الأخرى لجميع ما تقوم به من جهود بناءة من أجل تسهيل عملية المصالحة الوطنية الصومالية.

”يؤكد مجلس الأمن مجدداً دعمه لالتزام الاتحاد الأفريقي بمساعدة العملية الانتقالية في الصومال، لا سيما التخطيط لنشر بعثة في الصومال، بما يشمل خيارات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.